

ثانيا

تلتزم من الامين العام القيام بمايلي :

(أ) تنسيق نشاطات الامانة العامة في ميدان الموارد الطبيعية مع نشاطات هيئات الامم المتحدة وبرامجها الاخرى ، بما في ذلك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ومكتب الامم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا سيما مع نشاطات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لكي يسهل ، بفضل اعمال مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، واللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، ادخال استغلال الموارد الطبيعية للبلدان المتنامية في برامج لتعجيل نموها الاقتصادي ؛

(ج) تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين

الجلسة العامة ١٤٧٨
٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦

القرار ٢١٦٩ (الدورة ٢١)
التمويل الخارجي للانماء الاقتصادي
للبلدان المتنامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٣٨ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تلاحظ مع القلق ان الاتجاه الاخير نحو تزايد تدفق رؤوس الاموال من البلدان المتنامية ، يحرم هذه البلدان من اموال هامة لازمة لانمائها الاقتصادي ،

وان يساورها شديد القلق للبيانات الواردة في التقرير السنوي للمصرف الدولي للانشاء والتعمير عن ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (١) والتي تفيد ان التدفق الصافي للمساعدات الرسمية من البلدان

(١) المصرف الدولي للانشاء والتعمير ؛ المؤسسة الانمائية الدولية ، ' التقرير السنوي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ' (واشنطن) ، ومجموعة المعلومات التكميلية عن الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، وهما محالان بمذكرتين من الامين العام (E/4272 Add.1) .

الصناعية الى البلدان المتنامية والى المؤسسات المتعددة الاطراف ظل ثابتا تقريبا عند رقم يناهز ٦٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس الممتدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥، وان مجموع المدفوعات المسددة من سبعة وتسعين بلدا متناميا لخدمة الديون العامة والديون المضمونة من الدولة (الفوائد والاستهلاك)، قد ارتفعت الى ٥٠٠ ٣ مليون دولار في ١٩٦٥؛ وكذلك لكون الزيادة السريعة في عبء خدمة الديون الواقع على عاتق البلدان المتنامية ستجلب، اذا استمرت الاتجاهات الحالية، كل التدفق الى تلك البلدان وخلال فترة لا تزيد كثيرا عن خمسة عشر عاما،

١ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨٤ (الدورة ٤١) المتخذ في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٦ بشأن قياس تدفق المساعدة ورؤوس الاموال الطويلة الاجل؛

٢ - وتلتزم من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من تدفق رؤوس الاموال من البلدان المتنامية الى البلدان النامية او خفضه، كلما اصبح هذا التدفق ضاراً بتحقيق الاهداف الانمائية للبلدان المتنامية؛

٣ - وتقرر ان يدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين بند عنوانه:

" التمويل الخارجي للناماء الاقتصادي للبلدان المتنامية :

" (أ) تعجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدة التقنية الى البلدان المتنامية ؛

" (ب) تدفق رؤوس الاموال من البلدان المتنامية . "

الجلسة العامة ١٤٨٥

٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦

القرار ٢١٧٠ (الدورة ٢١)

تدفق الموارد الخارجية الى البلدان المتنامية

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٦ خلال دورته الحادية والاربعين القرار ١١٨٣ (الدورة ٤١) بشأن تدفق الموارد الخارجية الى البلدان المتنامية ، وهو القرار التالي نصه :

" ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

" ان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥٢٢ (الدورة ١٥) المتخذ في ٥ كانون الاول

(ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٧١١ (الدورة ١٦) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١